

قرار رقم (CR-2024-173454) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-173454)

المقدم من/ المتهم، في شأن الدعوى رقم (PC-125696-2022) المقامة

من/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد/ المتهم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الخميس الموافق 2024/05/09م، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/ ...

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من/ ...، هوية وطنية رقم (...) بصفتها مالكة مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار

الابتدائي رقم (...) لعام 1441هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية بجمرك البطحاء، القاضي بما يأتي:

1- إدانة المستورد/ ... - سعودية الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم (...) صاحبة / مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...) حضورياً بالتهريب الجمركي.

2- تغريمها بما يعادل قيمة الإرسالية محل القضية المخالفة والبالغ عددها (419) كرتون (شراشف) مبلغاً قدره (84,189) أربعة وثمانون ألفاً ومائة وتسعة وثمانون ريالاً، ولتعلن المصادرة يلزم المستورد بما يعادل قيمتها كبذل مصادرة مبلغ قدره (28,063) ثمانية وعشرون ألفاً وثلاثة وستون ريالاً، ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به صاحبة مؤسسة ... مبلغ قدره (112,252) مائة واثنان عشر ألفاً ومائتان واثنان وخمسون ريالاً.

3- حبسها لمدة ستة أشهر من تاريخ تنفيذ القرار.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار محل الطعن بتاريخ 2020/07/02م، وتقدم بلطعن على القرار بتاريخ 2020/07/27م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وأما وقائع القضية فتتلخص بورود إرسالية عبارة عن (شراشف) عائدة للمستورد عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1435/06/04هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبعد فحص العينة وردت الإفادة بالتقرير رقم (...) المتضمنة عدم المطابقة من حيث مكونات الخامة، وقد تم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها على نحو ما جاء عليه منطوقه تأسيساً منها على أن عدم قيام المستورد بإعادة الإرسالية إلى الجمارك مما يفهم منه تصرفه بالإرسالية غير المجاز فسحها والتي تعهد بعدم التصرف بها لحين إجازتها من الجهة المختصة، مما يعد ذلك مخالفاً لنص المادة (56) من نظام الجمارك الموحد، كما يعد تهريباً جمركياً وفقاً للمادة (142) من ذات النظام.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على الخطاب الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية بالبطحاء، والذي تضمن ذكره أن مالكة المؤسسة استلمت القرار الابتدائي رقم (...) لعام 1441هـ، وتقدم بالاعتراض على منطوق القرار وترغب بإحالة القضية إلى اللجنة الجمركية الاستئنافية.

قرار رقم (CR-2024-173454) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-173454)

وقد ورد عبر النظام الآلي للأمانة مذكرة جوابية من الهيئة بتاريخ 2023/04/02م تضمنت ما ملخصه أن المؤسسة تقدمت بلائحة تتضمن طلب استئناف، ولم تتضمن اللائحة المقدمة أسباب الاعتراض ولا طلبات المستأنف، وبناءً على نص المادة (188) من نظام المرافعات الشرعية، فإن اللائحة تعتبر غير محررة بالشكل المطلوب نظاماً، واختتمت المذكرة بطلب رفض الاستئناف المقدم من مؤسسة ... وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الأربعاء الموافق 2024/03/27م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها للنظر في الاستئناف المقدم من صاحب الشأن، على القرار رقم (...) لعام 1441هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية بجمرك البطحاء، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعاتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب وما كان عليه جواب الهيئة.

وحيث إن الاستئناف قد جاء مقتصرًا على طلب المستأنفة رفع استئنافها للجنة الاستئنافية الأمر الذي يتقرر معه لدى هذه اللجنة نظره تدقيقاً، وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف لأن في تأييدها محمولاً على أسبابها ما يفيد بأنها لم تجد فيه ما يستدعي الاستدراك والتعقيب لموافقتها صحيح النظام فيما قرره في شأن إدانة المستأنف بالتهريب الجمركي وبديل المصادرة المحكوم بها، وحيث لما كان من المتقرر بموجب نظام المرافعات الشرعية في المادة (191) التي نصت على أنه: "إذا وجدت محكمة الاستئناف أن منطوق الحكم في القضايا التي يتم تدقيقها دون مرافعة موافقاً من حيث نتيجته لأصوله الشرعية؛ أيده، مع التوجيه بما قد يكون لها من ملحوظات لا تقتضي نقض الحكم، وإذا نقضت الحكم كلياً أو جزئياً؛ فعليها أن تحكم فيما نقض بعد سماع أقوال الخصوم"، وحيث كان القرار الابتدائي قد قضى باحتساب الغرامة الجمركية بمقدار ثلاثة أمثال قيمة الإرسالية باعتبارها من جنس البضائع الممنوعة في حين أن واقع البضاعة المخالفة -البالغ مقدار الصنف المخالف (28,063) ريال- أنها ليست ممنوعة في أصلها وإنما جاء منعها لعدم مطابقتها للمواصفات بدليل الطلب من المستورد إعادة تصديرها من واقع الأوراق الأمر الذي يتقرر معه احتساب الغرامة الجمركية بمقدار مثلي الرسوم الجمركية على نحو ما استقر عليه القضاء الجمركي في مثل هذه الأنواع من البضائع على نحو ما سيرد في منطوق هذا القرار، كما أن اللجنة الاستئنافية لاحظت كذلك أن اللجنة مصدرة القرار قد قضت بعقوبة الحبس لمدة (6) أشهر في منطوق القرار محل النظر، عليه فإن اللجنة الابتدائية لم تبين السبب الذي جعلها تحكم بعقوبة الحبس، وحيث إن اللجنة الاستئنافية من خلال ما جاءت عليه وقائع الدعوى والمضبوطات المتعلقة بها خلصت إلى عدم وجود ما يستدعي الحكم بعقوبة الحبس في حق مالكة المؤسسة المستأنفة، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

1- قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه/ مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...)، لمالكها/ ...، هوية وطنية رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (...) لعام 1441هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية بجمرك البطحاء.

2- وفي الموضوع رفضه، والحكم بالآتي:

أولاً: تأييد القرار الابتدائي فيما قضى به من الإدانة بالتهريب الجمركي وبديل المصادرة، مع تعديل مبلغ الغرامة الجمركية المحكوم بها لتكون بمقدار مثلي الرسوم الجمركية وليصبح مجموع المبلغ المطالب به المستورد مبلغاً قدره (30,869) ثلاثون ألفاً وثمانمائة وتسعة وستون ريالاً، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ثانياً: إلغاء عقوبة الحبس الواردة في الفقرة (3) من منطوق القرار الابتدائي، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

قرار رقم (CR-2024-173454) الصادر في الاستئناف المقيد برقم (PC-2023-173454)

أعضاء اللجنة

الأستاذ/ ...

الدكتور/ ...

رئيس اللجنة

الدكتور/ ...

